التحويل الدلالي لاسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف
دراسة صرفية دلالية

إعداد
أ.م.د / محمود سليمان الجعيدي
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب ، جامعة المنصورة

تمهيد:

قدم الصرفيون العرب دراسات صرفية دلاليّة جادة وأصيلة لأبنية الأفعال والأسماء ودلالة هذه الأبنية الصرفية المجردة خارج التركيب، فدرسوا هذه الأبنية والأوزان التي ترد عليها وما يعتورها من زيادة أو حذف أو إعلال أو إبدال، ثم درسوا المعاني التي ترد عليها هذه الأبنية الصرفية المجردة، خارج التركيب، نحو معاني حروف الزيادة في الأفعال، ومعاني أبنية المشتقات وغيرها، نحو: (فَاعِل)، و(مَفْعُول)،...[١].

وقد أدّت المعالجة العلمية المتأنية لدلالة الأبنية الصرفية، خارج التركيب، على النحو السابق، والتي ظن بعض الباحثين أنها بعيدة عن النصّ، إلى أنْ يُتهم الصرفيون بأنّهم "لم يكن لديهم في فهم جماليات البناء الصرفي، مكان ملحوظ، ولم تكن لديهم فكرة واضحة أو مقنعة حول إقامة أصول متفق عليها للتذوق الأدبي، أو للكشف الفني العميق"[٢] عن أثر البنية الصرفية في تشكيل الدلالة في النصّ الأدبي.

وحينما انتقل الصرفيون إلى ملاحظة دلالة هذه الأبنية، داخل التركيب، لاحظوا بعض الاختلاف بين ما قرَّرُوه سلفًا بشأن دلالات الصيغ مجردة، خارج التركيب، ودلالاتها داخل التركيب، فلاحظوا مثلا أنّ صيغة: (فَاعِل) قد تحل في التركيب محل صيغة: (مَفْعُول)، والعكس، ومن ثم أجازوا إحلال بعض الصيغ الصرفية محل غيرها في التركيب لأداء دلالات معينة ومقصودة في النص، وهو ما يسمى بالتحويل الدلالي في الصيغ الصرفية[٣].

وأقصد بمصطلح (التحويل) بشكل مباشر وواضح في ضوء هذه الدراسة، ووفق الفهم السابق له، تحويل دلالة اسم الفاعل، وما يتفرع عنه من صيغ المبالغة، في الحديث النبوي

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ١٧٦/١، وشذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص٣٩-٤١.

(٢) نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي، الدكتور تامر سلوم، ، ص٩٧.

(٣) انظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص٩٩،٧٥،٧٤.

الشريف عن دلالته الأصلية التي نص النحاة عليها في هذه الصيغة إلى دلالة صيغة أخرى[٤]، كأنْ يرد بناء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، أو أنْ يرد بناء صيغة ما من صيغ المبالغة بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، ومن ثم وصف مصطلح التحويل في عنوان هذه الدراسة بالدلالي).

ومصطلح (التحويل) بهذا الفهم "هو نقل اللفظ من هيئة أصلية له إلى هيئة أخرى؛ بقصد تعديل المعنى أو تغييره، وهو قد يكون في صيغة الكلمة، أو في وظيفتها التركيبية، أو في رتبتها، أو في حركتها الإعرابية"[٥]، فالتحويل هنا تحويل في دلالة اسم الفاعل، وما تحول عنه من صيغ المبالغة، من دلالته الأصلية إلى دلالة فرعية طارئة عليه داخل التركيب.

وتتحدد مادة هذه الدراسة فيما ورد من الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله (ﷺ)، فيما ورد عنه (ﷺ) في الأحاديث القولية المرفوعة[٦] الواردة في كتب الحديث النبوي الستة المعروفة[٧]، حيث يكون القول مرفوعًا إلى صاحب المقام الرفيع (ﷺ)، ومنسوبا إليه ومصدَّرًا بقول الرواي: قال رسول الله (ﷺ).

(٤) انظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصّرفية، الدكتور) محمود سليمان ياقوت، ص٩.

(٥) انظر: من صور التحويل ووظائفه في الجملة العربية، الدكتور عبد الجبار توامي، ص٦.

(٦) الحديث المرفوع هو ما أضيف إلى النبي (ﷺ) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وسواء كان المضيف هو الصحابي أو من دونه، متصلاً كان الإسناد أو منقطعًا، وقد سمي هذا النوع من الحديث بالمرفوع، نسبة إلى صاحب المقام الرفيع وهو: النبي (ﷺ)، ويختص الحديث القولي المرفوع من ذلك بما روي عنه (ﷺ) من الأقوال دون الأفعال أو التقريرات أو الصفات.

انظر: معجم مصطلحات علوم الحديث، الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي، ص١٣٨، ومنهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، ص٣٢٥

(٧) كتب الحديث الستة هي: صحيح البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، وصحيح مسلم (ت: ٢٦١هـ)، وأبو داود (ت: ٢٧٥هـ)، والترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، وابن ماجة (ت: ٢٧٣هـ)، والنسائي (ت: ٣٠٣هـ)، ومن ثم فكتب الحديث الستة البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة.

انظر: معجم مصطلحات علوم الحديث، الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي، ص٧١.

واكتفيت في كثير من الأحاديث المدروسة بذكر موطن الاستشهاد فقط دون ذكر النص الكامل للحديث الشريف، فلم أذكر النصوص الكاملة للأحاديث المدروسة تجنبا للإطالة، إلا إذا كان في ذكر الحديث كاملا كشف عن ملابسات السياق والمقام ودورهما في توجيه دلالة البناء الصرفي نحو دلالة معينة في الحديث المدروس.

وتهدف هذه الدراسة، بالفهم السابق لها، إلى تتبع صيغة اسم الفاعل، وما تحول عنها من صيغ المبالغة، في الأحاديث النبوية القولية المرفوعة إلى صاحب المقام الرفيع (ﷺ) ومقارنة الدلالة الصرفية لها بدلالتها السياقية في سياق الحديث النبوي الشريف بغية الكشف عن أثر السياق والمقام في تحويل الدلالة الصرفية لاسم الفاعل إلى دلالة بناء آخر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نسعى إلى الكشف عن الأبعاد الدلالية والجمالية لهذا التحويل في نصوص الحديث النبوي الشريف الذي اتسم صاحبه (ﷺ) بأعلى درجات الفصاحة والبلاغة والبيان، فقد أوتي (ﷺ) جوامع الكلم[٨]، واختصر له الكلام اختصارا[٩]، وثبت عنه (ﷺ) أنه قال: «أَنَا أَفْصَحُ العَرَبِ، بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، واسْتُرْضِعتُ في بَنِي سَعْدِ بن بَكْرٍ»[١٠].

وموضوع (التحويل)، بشكل عام، وبهذا الفهم له هو "موضوع صرفيّ يبحث في الأصول والفروع، والدّلالة والأصوات، والقراءات القرآنية، والضرائر الشعرّية، وعلم النّحو، والفصائل النحّوية، وما قالته العرب في كلامها باستخدام صيغةٍ بدلَ صيغةٍ أخرى"[١١].

وورود ظاهرة التحويل بهذا الفهم لها في إطار الحديث النبوي الشريف يشير إلى كثير من الأبعاد الدلالية والجمالية التي يجب تحليلها وتفسيرها وتدبرها للكشف عن وجه من وجوه الإعجاز النبوي في توظيف البنية الصرفية وإحلالها محل غيرها داخل الحديث النبوي الشريف، فلظاهرة: (التحويل) في الصيغ الصرفية "أغراض دلاليّة وجمالية تتمثّل في تقوية المعنى باستخدام صيغ تدّل على التكثير، أو المبالغة أو القوّة بدلاً من صيغ أُخرى"[١٢]، وهو ما نسعى إليه من خلال دراسة التحويل الدلالي لاسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف.

وبناء على ذلك جاء هذا البحث على النحو الآتي:

- **أولا:** الاشتقاق وتحويل الدلالة.

(٨) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٣٣/٢.

(٩) نوادر الأصول في أحاديث الرسول، الترمذي، ١٣٠/٣.

(١٠) الفائق في غريب الحديث، ابن الجزري، ١١/١.

(١١) ظاهرة التحويل في الصيغ الصّرفية، الدكتور محمود سليمان ياقوت، ص٩-١٠.

(١٢) جماليات تحول الوحدة الصرفية لدى النحاة والبلاغيين، الدكتور عادل نعامة، ص٦.

- **ثانيا:** التحويل الدلالي لاسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف.
- **ثالثا:** التحويل الدلالي لصيغ المبالغة في الحديث النبوي الشريف.

ثم خاتمة بأهم نتائج البحث، وقائمة بالمصادر والمراجع.

وثمة بعض الدراسات السابقة التي تتعلق بشكل ما أو بآخر بهذه الدراسة، منها ما تناول المشتقات بشكل عام، نحو، ومنها ما تناول صيغ المشتقات في القرآن الكريم، ومنها ما تناول اسم الفاعل، ومنها ما تناول ظاهرة التحويل بهذا المصطلح أو بمصطلحات أخرى، أما الدراسة التي يشي عنوانها بالتقاء كبير مع هذه الدراسة فهي دراسة بعنوان: دلالة سياق اسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف، صحيح مسلم أنموذجا(١٣)، وقد توقفت عن تكملة فكرة هذا البحث بمجرد الاطلاع على عنوانه حتى استطعت الحصول على نسخة منها، وبعد الاطلاع عليها عقدت العزم على تكملة فكرة هذا البحث لأن البحث برمته بحث في النحو والعمل النحوي لاسم الفاعل، والصور التي يرد عليها اسم الفاعل، وتثنية اسم الفاعل وجمعه جمعا سالما، وأخيرا دور اسم الفاعل في استنباط الأحكام الشرعية، وهو ما لا يلتقي مع فكرة هذا البحث على الإطلاق من قريب أو بعيد، ومن ثم عقدت العزم على إتمام هذا البحث الذي أرجو أن أكون قد وفقت فيما سعيت إلى تحقيقه من أهداف، والله ولي التوفيق.

(١٣) انظر: دلالة سياق اسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف، صحيح مسلم أنموذجا، شادي محمد جميل عايش، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، نيسان ٢٠١٢م.

- أولاً: الاشتقاق وتحويل الدلالة:

(اسم الفاعل) هو أحد المشتقات في اللغة العربية، فاللغة العربية لغة اشتقاقية في الأصل، والاشتقاق أحد الوسائل اللغوية المهمة التي تسهم بشكل مباشر في إثراء اللغة من خلال تفريع الأصل الواحد إلى عدد من الأبنية المختلفة التي يؤدي كلٌّ منها دورًا معيّنًا في بناء الجملة في اللغة العربية، وفي التعبير عن المعاني المتغيرة التي يحتاج المتكلم إلى التعبير عنها تلبية لاحتياجاته الدلالية ومتغيراته السياقية؛ ليتمكن من قوة التعبير ودقته ومواكبة الحداثة في جدة الموضوعات وتنوعها.

وقد عرّف القدماء (الاشتقاق) بأنه: اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل(١٤)، بمعنى أخذ صيغة من صيغة أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، نحو: (ضارب) من (ضَرَبَ)، و(حَذِرٌ) من (حَذِرَ)(١٥).

وترتبط قضية الاشتقاق بقضية الأصل والفرع في اللغة ، فلا بد من وجود أصل للمشتقات، فكلّ مشتق هو فرع لا بد له من أصل، وهو ما اختلف فيه بين النحاة الذين يروْن أن بعض الكلم مشتق وبعضه جامد، فذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضربا، وقام قياما، فالفعل أصل الاشتقاق عند الكوفيين، أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، فالمصدر أصل الاشتقاق عند البصريين(١٦).

(١٤) انظر: رسالتان في اللغة، الرماني، ص٦٩، ومسائل خلافية في النحو، العكبري، ص٧٤.

(١٥) انظر: المزهر في علوم اللغة، السيوطي، ٢٧٥/١.

(١٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، م٢٨، ٢٣٥/١، ومسائل خلافية في النحو، العكبري، ص٧٣.

وثمة كثيرٌ من الأدلة التي ساقها كلٌ من الكوفيين والبصريين في أصل الاشتقاق تدليلا على صحة مذهبهم(١٧)، ولكن ثمة صعوبات حقيقية تحول دون الاقتناع برأي أحد الفريقين على حد سواء، حيث نلحظ أفعالا لا مصدر لها مثل (كان) الناقصة، وهو ما ينقض رأي البصريين، ونجد أفعالا مضارعة لا ماضي منها، نحو: (يدع، ويذر)، وهما مشتقان وهو ما ينقض رأي الكوفيين(١٨).

ويتبنى الدكتور تمام حسان منهجًا جديدًا في أصل الاشتقاق، وهو المنهج الذي مهّد له المعجميون العرب في معاجمهم اللغوية من جعل الجذر اللغوي أصلاً عامًّا لكل المشتقات اللغوية، "فالأصول الثلاثية أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك"(١٩)، وليس أحدهما أصلا للآخر كما يقول البصريون والكوفيون.

ويصاغ اسم الفاعل(٢٠)، على رأي البصريين، من مصدر الفعل المبنى للفاعل، للدلالة على من وقع منه الفعل، أو تعلق به، ويصاغ قياسيا من الثلاثي المجرد على وزن (فاعِل) غالبًا، نحو: (ناصر، وضارب، وشارب، ومادّ، وواق، وطاوٍ، ...)، فإن كان فعله أجوفَ مُعَلاًّ قلبت ألفه همزة، نحو: (قائل، وبائع،...)، ويصاغ من غير الثلاثي على وزن الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومةً، وكسر ما قبل الآخر، وذلك نحو: (مُدَحرِج وَمُنْطلِق وَمُستخرِج، ومُسْتَكْشِف،...).

(١٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، م٢٨، ٢٣٥/١.
(١٨) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، ص١٦٧.
(١٩) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، ص١٦٩.
(٢٠) انظر تفصيل ذلك في: شذا العرف، الحملاوي، ص١٢١-١٢٢.

وقد شذّ عن القاعدة القياسية السابقة في صوغ اسم الفاعل صوغ بناء (فَاعِل) من غير الثلاثي[٢١]، نحو: (أعشب المكان، فهو عاشِب، وأورَس، فهو وارس)، و(أيفع الغلام، فهو يافع، ولا يقال فيها: مُفْعِل)، كما شذّ مجيء (مُفْعَل) اسم فاعل مفتوح ما قبل الآخر بدلا من (مُفْعِل)، وهي الصيغة القياسية، نحو: وهى: (أسْهَب فهو مُسْهَب)، و(أحصَنَ فهو مُحْصَن)، و(أَلْفَجَ، بمعنى: أَفْلَسَ، فهو مُلْفَج)، بفتح ما قبل الآخر فيها.

وقد اختلف البصريون والكوفيون في مصطلح اسم الفاعل، فهو عند البصريين اسم الفاعل[٢٢]، وعند الكوفيين الفعل الدائم[٢٣]، وهو أحد المشتقات التي تصاغ للدلالة على الحدث والحدوث وفاعله[٢٤]، فدلالته الأصلية هي الدلالة على من وقع منه الفعل أو تعلق به على سبيل التجدد، ووصفه عندئذ بالتجدد يخرجه عن نطاق الصفة المشبهة التي تدل على الثبات في الوصف.

وكلّ بناء من أبنية المشتقات، ومن بينها اسم الفاعل، وبحسب التعريف السابق للمشتق، إنّما يصاغ صرفيًّا لأداء دلالات معينة في الجملة العربية، ثم الدخول في وظائف نحوية معينة، وقد قدم الصرفيون العرب دراسات دلاليّة جادة وأصيلة لدلالة الأبنية الصرفية المجردة خارج التركيب، فدرسوا المعاني التي ترد لها الأبنية الصرفية المجردة في المستوى الصرفي، خارج التركيب، وحينما انتقل الصرفيون إلى ملاحظة دلالة هذه الأبنية، داخل التركيب، لاحظوا بعض

(٢١) انظر تفصيل ذلك في: شذا العرف، الحملاوي، ص١٢١-١٢٢.
(٢٢) الكتاب، سيبويه، ١٦٤/١، و ٢٥٠/٥، وانظر أيضا: المقتضب، المبرد، ١١٣/٢، و٨٠/٤.
(٢٣) الأصول، ابن السراج، ١٨٣/١.
(٢٤) شرح التصريح، الأزهري، ١١/٢.

الاختلاف بين ما قرَّرُوه سلفًا بشأن دلالات الصيغ مجردة، خارج التركيب، ودلالاتها داخل التركيب.

ومما لاحظوه أنّ صيغة اسم الفاعل قد تحل في التركيب محل صيغة: اسم المَفْعُول، والعكس، وأن صيغ المبالغة، ومن بينها (فَعِيل)، مثلا، قد تحل في التركيب محل صيغة (فَاعِل) أو صيغة (مَفْعُول)، ...، وهكذا[٢٥]، وهو ما يعرف بالتحويل الدلالي في الصيغ الصرفية، حيث تتحول دلالة الصيغة من الدلالة الصرفية الأصلية التي ركز الصرفيون عليها في كتب الصرف إلى دلالة فرعية، حيث تتضمن دلالة صيغة أخرى في التركيب، فيما يعرف بمصطلح: (التحويل الدلالي).

ومصطلح (التحويل) ليس مصطلحًا غريبا أو دخيلا على علمي النحو والصرف في التراث العربي، فهو أحد المصطلحات التي استخدمت قديما لتفسير كثير من الظواهر النحوية والصرفية، فقديما ذكر النحاة أنّ التصريف هو "تحويل الكلمة من بنيتها إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي"[٢٦]، وأنّه يطرد "تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل، كـ: حاسن، وضائق، عند قصد النص على الحدوث"[٢٧].

وأشار النحاة كذلك إلى أن صيغ المبالغة هي صيغ محولة عن الاسم الفاعل للمبالغة في الفعل[٢٨]، ومن ثم رأى بعض اللغويين المحدثين أنّ "التحويل في النحو ليس شيئًا جديدًا أثاره

(٢٥) انظر: شذا العرف في فن الصرف، الحملاوي، ص ٧٤، ٧٥، ٩٩.
(٢٦) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ١٥٠٨/٣.
(٢٧) شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ٤٣١/٣.
(٢٨) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص٥٠٣.

هاريس قبل تشومسكي، بل هو إجراء تركيبي مهم جدا ذكره النحاة العرب بوضوح في وصفهم النحوي لظواهر الجملة العربية وأبوابها أو عناصرها التركيبية"[٢٩].

ونلحظ في علم اللغة الحديث أن مصطلح (التحويل) قد ارتبط بشكل كبير بنظرية النحو التوليدي التحويلي لتشومسكي، ويقصد بالقواعد التوليدية في هذه النظرية تلك القواعد التي تولِّد الجمل المقبولة في اللغة، في حين أنها لا تولد جملا غير مقبولة، فالتوليدية إذن نسبة إلى توليد الجمل الصحيحة قواعديا أو إنتاجها بكم كبير، وبشكل غير متناهٍ، مع التنويه إلى أنها مرتبطة في أساسها بالجانب العقلي لإنتاج الجمل أو ما يسمى بالبنية العميقة للغة[٣٠].

أمّا القواعد التحويلية فهي تلك القواعد التي تحول البنية العميقة للغة إلى البنية السطحية بوساطة عناصر التحويل المختلفة، كالحذف، والزيادة، وتغيير الترتيب، بمعنى أنّها تنتقل من المرحلة العقلية إلى المرحلة الملموسة نطقًيا أو كتابيًا[٣١]، ويعد التحويل بهذا الفهم "وسيلة للوصف والتحليل والتفسير"[٣٢]، ذلك أن "التركيب العميق يعطي المعنى الأساسي للجملة"[٣٣].

وتقلب عمليات التحويل البنى العميقة إلى بنى سطحية ظاهرة دون أن تمس الجانب الدلالي المقصود[٣٤]، وقد أضافت نظرية النحو التحويلي التوليدي بعدًا وعمقًا إلى النقدية والأسلوبية؛ إذ تنطلق في التحليل الأسلوبي من الاعتقاد بأن المبدع يستخدم أنواعا معينة من

(٢٩) انظر: من صور التحويل ووظائفه في الجملة العربية، الدكتور عبد الجبار توامي، ص٦.
(٣٠) انظر: نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ص٩٣-١١٢.
(٣١) انظر: نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ص١٣٥-١٦٦.
(٣٢) المدارس اللسانية في التراث العربي، محمد الصغير بناني، ص٢١.
(٣٣) انظر: مدخل إلى علم اللسان، الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ص٥٨-٥٩.
(٣٤) انظر: المدارس اللسانية في التراث العربي، محمد الصغير بناني، ص٢١.

التحويلات الاختيارية، بحيث تصبح هذه التحويلات مميزا أسلوبيا عنده؛ لأنّ هذا الاختيار دون غيره، وإلحاح الأديب على استخدامه من بين الطاقات التحويلية الكامنة في النظام اللغوي للغته إنما هو استغلال لطاقات اللغة التي يستخدمها، ولكن بتحويلات معينة[٣٥].

وقد عبّر النحاة عن الظاهرة السابقة بعددٍ كبير من المصطلحات، فمن المصطلحات النحوية والصرفية التي يتداخل مفهومها مع مفهوم مصطلح: (التحويل)، بالفهم السابق للمصطلح، مصطلحات: (الإحلال)، و(التناوب، أو الإنابة، أو النيابة)[٣٦]، و(النقل)[٣٧]، و(العدول)[٣٨]، و(الاستبدال)[٣٩]، و(الاستغناء)[٤٠]، و(الاتساع)[٤١]، و(التقارض)[٤٢]، و(التضمين)[٤٣].

ويضيف الدكتور تمام حسان إلى ذلك أنّ "ظاهرة: (النقل) أوسع في اللغة مما قد يظن البعض، فلقد اعترف النحاة بالنقل تحت أسماء مختلفة، فعرفوه باسم: (النقل) في بعض المواضع، وباسم: (التحويل) في مواضع أخرى، وباسم: (النيابة) في مواضع تختلف عما

(٣٥) انظر: الأسلوبية الحديثة، محاولة تعريف، الدكتور محمود عياد ، ص١٢٧-١٢٨.

(٣٦) انظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١٣٨/٢، ١٣٩.

(٣٧) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٣٩٤/٣.

(٣٨) انظر: البحر المحيط، أبو حيان ٥٢٣/٢، والعدول، أسلوب تراثي في نقد الشعر، الدكتور مصطفى السعدني، ص١١-٣١.

(٣٩) انظر للباحث: الفاصلة القرآنية، دراسة في ضوء علم اللغة النصي، ص٢١٣.

(٤٠) انظر: الاستغناء بين العرب والنحاة، الدكتور عبد الله جاد الكريم، ص١١-١٩.

(٤١) انظر: المعنى والنحو، ص٧٧-٧٩، الدكتور عبد الله جاد الكريم، والاتساع في الدراسات النحوية، الدكتور أحمد عطية المحمودي، ص٩-٢٥، والتوسع في كتاب سيبويه، الدكتور عادل هادي حمادي، ص ٧-١٩.

(٤٢) انظر: ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، الدكتور عبد الله جاد الكريم، ص١٠-١٦.

(٤٣) انظر: التضمين في الدراسات النحوية، الدكتور عبد الفتاح بحيري، ص١١-٢٥، والمعنى والنحو، الدكتور عبد الله جاد الكريم ، ص١٠١.

تقدم"[٤٤]، وكثير من المصطلحات السابقة لها ظلال بلاغية، لكنّ أقربها إلى الدراسات اللغوية الحديثة هو مصطلح (التحويل)، ومن ثم ارتضيناه في عنوان هذه الدراسة.

وقد اختلف الصرفيون في القول بالتحويل في دلالة الصيغ الصرفية، حيث يرى بعضهم بقاء الصيغة على دلالتها الأصلية والتأول لها، ويرى آخرون أن الصيغ تتناوب فيما بينها، حيث تتحول الدلالة في هذه الصيغة إلى الدلالة الموجودة في الصيغة الأخرى، ومن ثم رأينا من رفض القول بالتحويل في دلالة الصيغ الصرفية ومن أجازه، وهو ما سنحاول دراسته من خلال دراسة التحويل الدلالي لاسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف.

- ثانيا: التحويل الدلالي لاسم الفاعل في الحديث النبوي:

الدلالة الأصلية لاسم الفاعل هي الدلالة على الحدث والحدوث وفاعله[٤٥]، فدلالته الأصلية هي الدلالة على من وقع منه الفعل أو تعلق به على سبيل التجدد والحدوث[٤٦]، وقد

(٤٤) البيان في روائع القرآن، الدكتور تمام حسان ص٢٩.

لاحظ الصرفيون أنّ اسم الفاعل في التركيب قد تتحول دلالته إلى دلالة صيغ أخرى، حيث تتحول دلالته من الدلالة على من وقع منه الفعل إلى الدلالة على من وقع عليه الفعل مثلا، فيتضمن معناه معنى اسم المفعول، فيذكرون أن اسم الفاعل قد يأتي قليلا مرادًا به الدلالة على اسم المفعول أحيانًا(٤٧)، وهو ما وردت منه أمثلة في القرآن الكريم نحو قوله تعالى:

{خُلِقَ مِن مَّاء **دَافِقٍ**}(٤٨)

فـ(دافق) في الآية الكريمة "بمعنى: مدفوق، وهي قراءة زيد بن عليّ"(٤٩)، وهو ما يعني أن اسم الفاعل قد تحولت دلالته إلى الدلالة على اسم المفعول.

وثمة خلافٌ بين البصريين والكوفيين في تحويل دلالة بناء اسم الفاعل إلى دلالة بناء اسم المفعول(٥٠)، حيث أخذ البصريون بما ذكره سيبويه عن الخليل حيث قال: "وقال الخليل: إنَّما قالوا: عيشة راضية، وطاعم وكاس، على: (ذا)، أي: ذات رضًا، وذو كسوة وطعامٍ"(٥١)، فخرجوا ذلك على الإضافة إلى (ذا)، أمّا الكوفيون فأخذوا بما ذكره الفراء من قوله: "أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلا إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سر كاتم، وهم ناصب، وليل نائم،..."(٥٢)، والمتبادر إلى الذهن من الرأيين السابقين أنهم يجيزون تحويل الدلالة لاسم الفاعل في المستوى النحوي داخل التركيب، أمّا الاختلاف فيبدو من تأويل البصريين له بالإضافة إلى (ذا) دون النص على تضمنه معنى اسم المفعول، أمّا الكوفيون

(٤٥) شرح التصريح، الأزهري، ١١/٢.

(٤٦) شذا العرف، الحملاوي، ص١٢١.

(٤٧) انظر: شرح الرضي، الإستراباذي، ٤١٥/٣، وشذا العرف، الحملاوي، ص١٢١.

(٤٨) الطارق: ٦.

(٤٩) البحر المحيط، أبو حيان، ٤٤٩/٨.

(٥٠) انظر: المسائل النحوية والصرفية في كتاب الفصوص، الدكتور إبراهيم بن علي عسيري، ص٢٣٠-٢٤٠.

(٥١) الكتاب، سيبويه، ٣٨٢/٣، وانظر أيضا: المقتضب، المبرد، ١٦١/٣-١٦٣.

(٥٢) معاني القرآن، الفراء، ٢٥٥/٣، وانظر أيضا: إعراب القرآن، النحاس، ١٩٨/٥.

فيرون أن اسم الفاعل قد تضمن معنى اسم المفعول، وهو ما أثبته المتأخرون من القول بتحويل دلالة اسم الفاعل إلى دلالة اسم المفعول(٥٣).

وقد ورد بناء اسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف بمعنى: اسم المفعول في عدد من المواضع، ومن ذلك قوله (ﷺ):

«لا يَزَالُ الشَّيْطَانُ ذاعِرًا مِنَ المؤْمِنِ مَا حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ،...»(٥٤)

ففي هذا الحديث الشريف يذكر ابن الجزري أن معنى: (ذاعر) "أي: ذَا ذُعر وخَوف، أو هو (فاعل) بمعْنى: (مفعول): أيّ: مّذْعُور"(٥٥)، وتخريج ابن الجزري السابق يعتمد بشكل مباشر على رأي كلّ من البصريين والكوفيين في تأويل دلالة اسم الفاعل، فقد أوّلَه أولا على ما يراه البصريون صراحة، فتأول لدلالة اسم الفاعل بـ(ذا ذعر)، أما القول الثاني فجاء صراحة موافقا لما يراه الكوفيون في جواز تحويل دلالة بناء (فاعل) إلى معنى بناء (مفعول) من غير تأوّل.

ويتكرر مثل هذا التحويل في دلالة بناء اسم الفاعل في مواضع أخرى في الحديث النبوي الشريف، ومن ذلك أيضًا قوله (ﷺ):

«ثَلاثَةٌ كُلُّهُمْ ضَامِنٌ عَلَى اللهِ: رَجُلٌ خَرَجَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللهِ فَهُو ضَامِنٌ عَلَى اللهِ حَتّى يَتَوَفّاهُ فَيُدْخِلَهُ الجنّةَ، أَوْ يَرُدّه بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ ،...»(٥٦)

فـ"(ضامن): (فَاعِل) بمعنى: (مَفْعُول)، كقوله تعالى: {عيشة راضية}(٥٧) أي: مرضية، المعنى: مضمون على الله"(٥٨)، فالدلالة المستفادة هنا هي دلالة السياق.

(٥٣) شذا العرف، الحملاوي، ص١٢١.
(٥٤) كنز العمال، المتقي الهندي، ٣١٩/٧.
(٥٥) النهاية في غريب الأثر، ابن الجزري، ٤٠٢/٢.
(٥٦) المستدرك، النيسابوري، ٨٣/٢.
(٥٧) القارعة: ٧

ويمكن أنْ نعرف الفرق بين ورود اسم الفاعل: (ضَامِن) بمعنى: (مَفْعُول)، وروده بمعنى: (فَاعِل) من مقارنة سياق الحديث السابق بسياق الكلمة نفسها في قوله (ﷺ):

«الإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، فَأَرْشَدَ اللَّهُ الإِمَام، وَعَفَا عَنِ الْمُؤَذِّنِ»(٥٩)

حيث نلحظ أنّ بناء (فاعل) قد ورد على الأصل ودون تحويل في الدلالة بدلالتين الدلالة الأصلية في الصيغة، ثم دلالة السياق، حيث نرى أنّ المعنى في الحديث أنّ الإمام هو الضامن لصلاة المؤتمين، فإنْ أتَمّ كان له ولهم، وإن نقص كان عليه ولا عليهم.

إنّ تتبع دلالة اسم الفاعل: (ضامن) في الحديثين الشريفين السابقين ليشير إلى أنّ هناك فرقًا بين أمرين: بين الدلالة الصرفية للصيغة خارج التركيب، والدلالة النحوية لها داخل التركيب، فاسم الفاعل (ضامن) خارج التركيب يدل صراحة الحدث وفاعله، كما يشير الصرفيون(٦٠)، أمّا في حال دخول هذا البناء في التركيب فالملاحظ أن هذه الدلالة الصرفية قد تستمر معه بما يتضام معه من السياق والمقام، فترجح دلالته الصرفية على من قام بالفعل، كما في قوله (ﷺ): **«الإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ،...»**، وقد تؤثر قرائن السياق والمقام على دلالته فتحوله إلى دلالة أخرى، كما في قوله (ﷺ): **«ثلاثةٌ كلُّهم ضَامِنٌ علَى اللهِ،...»**، فالقرينة الصرفية والمقام الديني في: **«الإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ»**، هو الذي رجح دلالة اسم الفاعل، أمّا في قوله (ﷺ): **«ثلاثة كلُّهم ضامن على الله،...»**، فنرى أنّ المقام الديني هو الذي أثر بشكل قوي ومباشر في دلالة الصيغة فأخرجها من دلالة اسم الفاعل إلى دلالة اسم المفعول، وهو ما يعني أن الدلالة في داخل التركيب هي دلالة نحوية مرتبطة بالسياق والمقام.

(٥٨) جامع الأصول، ابن الجزري، ٥٤٤/٩ .

(٥٩) السنن الكبرى، البيهقي، ١٢٧/٣.

(٦٠) شذا العرف، الحملاوي، ص١٢١.

يؤكد الرأيَ السابق أنّ بناء اسم الفاعل في بعض الأحاديث النبوية الشريفة يجوز توجيهه على الأمرين، وفي ذلك إثراء لدلالته، حيث يجوز إبقاؤه على أصل دلالته، أو تحويله إلى دلالة اسم المفعول، وهو ما لوحظ بوضوح في قوله (ﷺ):

«اتَّقُوا اللاَّعِنَيْنِ». قَالُوا: وَمَا اللاَّعِنَانِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **«الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ وَظِلِّهِمْ»**[٦١]

حيث يجوز أن يحمل بناء اسم الفاعل على دلالة الفاعل أو على دلالة المفعول، حيث "يريد الأمرين الجالبين للعن، الحاملين للناس عليه، والداعيين إليه، وذلك أنّ من فعلهما لعن وشتم، يعني عادة الناس لعنه، فلما صارا سببا لذلك أضيف إليهما الفعل فكانا كأنهما اللاعنان، يعني أسند اللعن إليهما على طريق المجاز العقلي، وقد يكون (اللاعن) أيضا بمعنى: (الملعون)، (فاعل) بمعنى: (مفعول)، كما قالوا: أمر كاتم، أي: مكتوم"[٦٢]، وهكذا نرى أن مثل هذا التحويل في دلالة اسم الفاعل إلى معنى اسم المفعول لا يكون في المستوى الصرفي خارج التركيب، وإنما يكون في المستوى النحوي داخل التركيب بتأثير السياق والمقام اللذين يرجحان دلالة اسم الفاعل على معنى اسم المفعول، كما رأينا في الأحاديث السابقة.

(٦١) المستدرك، النيسابوري، ٢٩٦/١.

(٦٢) عون المعبود، العظيم آبادي، ٣٠/١.

ثالثاً : التحويل الدلالي لصيغ المبالغة في الحديث النبوي:

صيغ المبالغة هي صيغ محولة عن اسم الفاعل للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل من الحدث وصاحبه، ثم المبالغة في الحدث، فهي صيغة محولة عن اسم الفاعل، وقد دُرِست صيغ المبالغة في معظم كتب النحو مع اسم الفاعل، ولها خمس صيغ قياسية مشهورة، هي: (فَعّال، فَعُول، مِفْعَال، وفَعِيل، وفَعِل)، وأكثرها استعمالا الصيغ الثلاث الأولى، وتليها الصيغتان الأخيرتان، وهناك بعض الصيغ الأخرى، نحو: (فِعّيل، ومِفْعِيل، وفُعّال، ومِفْعَل...)[٦٣]، إلا أنها أقل شهرة من الصيغ الخمس السابقة، والفرق الدلالي بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة هو الدلالة على الكثرة والمبالغة، ومن ثم حُوّل اسم الفاعل إلى صيغ المبالغة للدلالة على هذا معنى الكثرة والمبالغة[٦٤]، هذا فيما يتعلق بالمعنى الصرفي لصيغ المبالغة خارج التركيب.

وقد لاحظ النحاة أنّ صيغ المبالغة حينما تدخل في تركيب الجملة، فتحل في سياق معين تبقى معها الدلالة السابقة، وهذا هو الأصل، لكنها قد تتضمن معنى صيغة أخرى، ومن ثم أشار النحاة إلى أن بعض صيغ المبالغة قد تتضمن معنى صيغة أخرى، فتأتي صيغة: (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل)[٦٥]، وبمعنى: (مفعول)[٦٦]، وتأتي صيغة: (فَعّال) بمعنى: ذي كذا، أو صاحب كذا[٦٧]، وتأتي (فَعُول) بمعنى: (فَاعِل)، وبمعنى: (مَفْعُول).

(٦٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، ابن مالك، ١٣٥٤/٣-١٣٥٥، وأوضح المسالك، ابن هشام، ٢٨٨/٤.

(٦٤) انظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١٠٣١/٢، وشرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ٤٢٠/٣، وهمع الهوامع، السيوطي، ٧٤/٣-٧٧.

(٦٥) انظر: شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ٣٣٣/٣، وشرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ١٤٨/٢.

(٦٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ٨٧١/٢، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، ٩٣/٤.

(٦٧) انظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١٩٦٢/٤، وشرح ابن عقيل، ١٦٨/٤.

وقد تحولت الدلالة في صيغ المبالغة في الحديث النبوي الشريف عن دلالتها الأصلية، وهي الدلالة على معنى اسم الفاعل، ثم المبالغة في الحدث في عدد من المواضع، إلى الدلالة المجردة على اسم الفاعل، بمعنى: عدم إفادتها المبالغة في الحدث، أو الدلالة على اسم المفعول، أو احتمالها الدلالة على اسم الفاعل أو على اسم المفعول، وهو ما يتضح بشكل أكثر وضوحا على النحو الآتي:

٣-١: صيغ المبالغة بمعني اسم الفاعل:

صيغ المبالغة، كما أشرنا سلفًا، هي صيغ محولة عن اسم الفاعل للدلالة على المبالغة، ومن ثم فكلّ صيغة من صيغ المبالغة دالة على معنى اسم الفاعل بشكل أساسي متضمن في بنيتها الصرفية، ثم تدل إلى جوار ذلك على معنى المبالغة في الحدث صرفيًّا، وقد رأى النحاة أنّ بعض صيغ البالغة قد تأتي بمعنى (فاعل)(٦٨)، ومعنى ذلك أنّ هذه الصيغة، حينما يُنَصّ على أنها بمعنى فاعل تفقد عنصر المبالغة دلاليا في التركيب، بمعنى أنّ المبالغة عندئذ تكون معنى يخالف دلالة السياق والمقام، ومن ثم تحول صيغة المبالغة إلى صيغة اسم الفاعل تركيبيا، ومن ذلك ما نلحظه في قوله تعالى:

{والله لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ **أَثِيمٍ**}(٦٩)

فقد فرّق بعض الباحثين بين: (الأَثِيم)، و(الآَثِم) و(الأثوم) بقوله: "وأثم إثما: أذنب، فهو آثم، فإذا أكثر فهو: الأَثِيم، والأَثُوم"(٧٠)، ومن ثم فإن: (الآَثِم) هو من يفعل الإثم مرة دون عمد، أو مع عمد، فإن أكثر من الإثم فصار الإثم طبيعة له فهو: (أَثِيم، وأَثُوم، وأَثّام)، والله (ﷻ) لا

(٦٨) انظر: شرح الرضي على الكافية، الإستراباذي، ٣٣٣/٣، وشرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ١٤٨/٢.

(٦٩) البقرة: ٢٧٦.

(٧٠) سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن الكريم، الدكتور عودة الله القيسي، ص١٣٣.

يحب من يفعل الإثم، ولا من يبالغ في فعله، ومن ثم رأى المفسرون أن (أَثِيم) داخل التركيب، في الآية الكريمة السابقة، "(فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل)، وهو: (الآثم)"(٧١).

ويتضح هذا الأمر بوضوح في قوله تعالى:

{ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ **بِظَلَّامٍ** لِّلْعَبِيدِ}(٧٢)

حيث إن قوله (ﷻ): "{بِظَلَّامٍ} مثالُ مبالغةٍ، وأنت إذا قلت: ليس زيدٌ بظلاَّمٍ، لا يلزمُ منه نفيُ أصلِ الظلمِ؛ فإنَّ نَفْيَ الأخصّ لا يَسْتلزم نَفْيَ الأعمَّ، والجواب: أن المبالغةَ إنما جِيْءَ بها لتكثيرِ مَحَالِّها، فإن العبيدَ جمعٌ، وأحسنُ منه أنَّ (فعَّالاً) هنا للنسَبِ أي: ليس بذي ظلم لا للمبالغة"(٧٣)، فتحويل دلالة المبالغة في (فعال) إلى النسب الذي يؤول وفق رأي الكوفيين إلى معنى اسم الفاعل إنما كان بسبب المقام الديني الذي حول صيغة (فَعّال) عن دلالتها الأصلية إلى دلالة أخرى لرعاية المقام.

وقد وردت صيغة المبالغة (فعّال) بمعنى (فاعل) في الحديث النبوي الشريف في أكثر من موضوع، ومن ذلك قوله (ﷺ):

«لَيْسَ المُؤْمِنُ بالطَّعَّانِ ، وَلاَ اللَّعَّانِ ، وَلاَ الفَاحِشِ ، وَلاَ البَذِيِّء»(٧٤)

فمفهوم التكثير والمبالغة غير مقصود في (طَعّان، ولَعّان)، فـ"(اللعان) اسم فاعل للمبالغة بزنة (فعّال)، أي: كثير اللعن، ومفهوم الزيادة غير مراد؛ فإن اللعن محرم قليله وكثيره، والحديث إخبار بأنّه ليس من صفات المؤمن الكامل الإيمان السب واللعن"(٧٥)، وكأن المعنى ليس المؤمن بذي طعن ولا بذي لعن، أو ليس المؤمن بطاعن ولا بلاعن.

(٧١) مفاتيح الغيب، الرازي، ٨٤/٧.

(٧٢) آل عمران: ١٨٢.

(٧٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥١٥/٣.

(٧٤) السنن الكبرى، البيهقي، ١٩٣/١٠.

(٧٥) سبل السلام، الصنعاني، ١٩٨/٤ .

وما ينطبق على (طَعّان، ولَعّان) في الحديث النبوي الشريف السابق ينطبق كذلك على صيغة (فَعِيل) في قوله (ﷺ): (ولا البذيء)، فالبذاءة محرمة، قليلها وكثيرها، والصيغة دالة على الكثرة، ومن ثم نلحظ أنّ دلالتها في السياق هي دلالة اسم الفاعل لا صيغة المبالغة.

إنّ تحويل دلالة صيغ المبالغة، (فَعّال، وفَعِيل) إلى صيغة اسم الفاعل (فاعل) في الحديث الشريف السابق قد تم استنادا إلى مقتضيات السياق والمقام الديني اللذين يفيدان أنّ هذه الصفات محرم منها ما كان قليلا، ومن ثم ما كان كثيرا، وبناء على ذلك رأى الصنعاني أن معنى المبالغة في الصفات السابقة غير مراد؛ لأن نفي الكثرة لا يفيد نفي القلة في هذه الصفات، والمقصود شرعا نفيها ما كان منها كثيرا وما كان منها قليلا، ومن ثم حولت دلالة صيغ المبالغة في الحديث الشريف السابق إلى دلالة اسم الفاعل.

ونلحظ ذلك واضحا جليا في صفته (ﷺ) حينما أخبر عن نفسه قائلا:

«...إِنَّ اللهَ جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا، وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا عَنِيدًا، ... »[٧٦]

فصيغتا المبالغة (جبّار، وعنيد) التي نفاها الرسول (ﷺ) عن نفسه لا يقصد بهما مطلقا نفي المبالغة، بمعنى يمكن إثبات القليل منها، وإنما نفي القليل والكثير من التجبر والعناد، والمقام الديني هو الذي يوجه دلالة صيغة المبالغة إلى مثل هذه الدلالة في هذا الحديث، كما رأينا في نفي صفات المؤمنين في الحديث السابق.

والفرق في الحديث النبوي الشريف السابق واضح بين نفي صفات المبالغة في قوله (ﷺ): **«وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا عَنِيدًا»**، وإثباتها في قوله (ﷺ): **«إِنَّ اللهَ جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا،»**، فالمبالغة في صيغة (فَعِيل) هنا مقصودة ومرادة بتأثير المقام الديني أيضا، بالإضافة إلى الدلالة

(٧٦) سنن أبي داود، (٣٢٨١) ٢٢٧/١٠.

الصرفية الموجودة في بنية صيغة المبالغة، فثمة قرينتان دالتان على معنى المبالغة: دلالة مبنى الصيغة، ودلالة المقام، أمّا في نفي الصفات فنلحظ أن دلالة المقام الديني قد أثرت بشكل مباشر على دلالة الصيغة فأخرجتها عن دلالتها الصرفية، ومنحت الصيغة معنى جديدا مكتسبا من المقام الديني في التركيب.

والمقام الديني نفسه هو الذي يفترض ثبوت معنى المبالغة في كثير من أسماء الله الحسنى الواردة على صيغ المبالغة في قوله (ﷺ):

«إِنَّ للهِ تِسْعَة وتِسعِينَ اسما، مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، هُوَ اللهُ الَّذي لا إِلهَ إِلا هو: الرَّحْمنُ، الرَّحِيمُ، المَلِكُ، القُدُّوسُ، السَّلامُ، المُؤمِنُ، المُهَيْمِنُ، العَزِيزُ، الجَبَّارُ، المُتَكَبِّرُ، الخَالِقُ، البَارِئُ، المُصَوِّرُ، الغَفَّارُ، القَهَّارُ، الوهَّابُ، الرَّزَّاقُ، الفَتَّاحُ، العَليمُ، القابضُ، البَاسِطُ، الخَافِضُ، الرَّافِعُ، المُعِزُّ، المُذِلُّ، السَّمِيعُ، البصيرُ، الحَكَمُ، العَدْلُ، اللَّطِيفُ، الخَبْيرُ، الحليمُ، العَظيمُ، الغَفُورُ، الشَّكُورُ، العَليُّ، الكَبيرُ، الحَفِيظُ، المُقيتُ، الحَسِيبُ، الجَليلُ، الكريمُ، الرَّقِيبُ، المُجيبُ، الْوَاسِعُ، الحَكيمُ، الْوَدُودُ، المَجيدُ، البَاعِثُ، الشَّهيدُ، الحَقُّ، الْوَكِيلُ، القَويُّ، المَتِينُ، الْوَليُّ، الحَميدُ، المُحصي، المُبدئُ، المُعيدُ، المُحْيي، المُميتُ، الحَيُّ، القَيُّومُ، الْوَاجِدُ، الماجد، الوَاحِدُ، الأَحَدُ، الصَّمَدُ، القَادِرُ، المُقْتَدِرُ، المُقَدِّمُ، المُؤَخِّر، الأَوَّلُ، الآخرُ، الظَّاهِرُ، البَاطِنُ، الوالي، المُتعالِ، البَرُّ، التَّوَّابُ، المُنتَقِمُ، العَفُوُّ، الرَّءوفُ، مَالِكُ المُلْكِ ذُو الجَلالِ والإكرَامِ، المُقْسِطُ، الجَامِعُ، الغَنيُّ، المُغني، المَانِعُ، الضَّارُ، النَّافِعُ، النُّورُ، الهادي، البَديعُ، البَاقي، الوَارِثُ، الرَّشِيدُ، الصَّبُورُ»(٧٧).

(٧٧) سنن البيهقي، البيهقي، (١٩٦٠٢)، ٢٧/١٠.

ملحوظة: ثمة صفات أخرى في أسماء الله الحسنى في هذا الحديث الشريف تحول معناها إلى معنى اسم المفعول، نحو: الحميد، وهو ما سندرسه لاحقا.

ففي الحديث الشريف السابق أشار بعض شارحي الحديث إلى أن "(الرحيم) وزنه: (فَعِيل) بمعنى: (فاعل)، أي: (راحم)"[٧٨]، وأن "(الرشيد): هو الذي أرشد الخلق إلى مصالحهم، (فَعِيل) بمعنى: (مُفْعِل)"[٧٩]، وأن (الحسيب): الكافي، هو (فَعِيل) بمعنى: (مُفْعِل)، كـ(أليم) بمعنى: مُؤْلم، وقيل: هو المحاسب"[٨٠]، ومثل ذلك: القدير، والسميع والعليم، والبصير، والغَفَّارُ، والقَهَّارُ، والوهَّابُ، والرَّزَّاقُ، والفَتَّاحُ والتَّواب، والغَفُورُ، والصَّبُور، والعَفُوّ.

وأرى أن المقام الديني في هذا الحديث يوجه أسماء الله الحسنى التي أتت على صيغة من صيغ المبالغة مباشرة نحو التكثير والمبالغة في صفات الله (ﷻ) على ما عليه أصل الدلالة في صيغ المبالغة، فالمبالغة في أسماء الله الحسنى ثابتة بقرينتين: الدلالة الصرفية للصيغة، والمقام الديني الذي يرجح معنى التكثير، بل يوجبه، ولست أرى سببا لما قاله بعض شارحي الحديث، إلا أنهم نظروا إلى ما تتضمنه صيغ المبالغة عامة من الدلالة الضمنية على معنى اسم الفاعل.

وقد ترد صيغة من صيغ المبالغة في الحديث مرادًا بها معنى اسم الفاعل في صيغتين من صيغ اسم الفاعل، من الثلاثي، ومن الرباعي، ففي قوله (ﷺ):

«...إِنَّ اللهَ جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا، وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا عَنِيدًا، ... »[٨١]

نلحظ أن "العَنُود وَالعَنِيد بمعنىً، وهما: (فَعُول) و(فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل) أو (مُفَاعِل)"[٨٢]، فإذا كانت من الفعل (عند، يعند) فاسم الفاعل منه: (عاند)، وإذا كانت من الفعل: (عاند، يعاند)

(٧٨) الأسماء والصفات، البيهقي، ٩١/١.
(٧٩) جامع الأصول، ابن الجزري، ١٨٣/٤.
(٨٠) جامع الأصول، ابن الجزري، ١٧٩/٤.
(٨١) سنن أبي داود، ٢٢٧/١٠. ٣٢٨١
(٨٢) النهاية في غريب الأثر، ٥٨٣/٣.

فاسم الفاعل منه: (معاند)، وصيغة المبالغة من الاثنين (عَنِيد)، فالصيغة واردة في الحديث الشريف السابق على مبنيين من أبنية اسم الفاعل، وكلاهما يتحول إلى صيغة المبالغة (فَعِيل) ، على نحو ما رأينا.

ويلحظ مثل ذلك أيضا في قوله (ﷺ):

«أَعْطُوا الأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُه»(٨٣)

فـ"الأجير: (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل) أو (مُفَاعِل)"(٨٤)، من الفعلين: (أجر، آجر)، واسم الفاعل منهما: (آجر، أو مؤاجر)، وصيغة المبالغة منهما: (أجير).

ووردت صيغ المبالغة في غير صفات الله (ﷻ) والرسول (ﷺ) والمؤمنين في الحديث النبوي الشريف، ومن ذلك (فَعُول) بمعنى: (فاعل) في قوله (ﷺ):

«يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ، وَيَرْمِي الْغُرَابَ، وَلاَ يَقْتُلُهُ، وَيَقْتُلُ الْكَلْبَ الْعَقُورَ وَالْفُوَيْسِقَةَ وَالْحِدَأَةَ وَالسَّبُعَ الْعَادِي»(٨٥)

فـ(العَقُور) في هذا الحديث الشريف هو "العضوض، (فَعُول) بمعنى: (فَاعِل)، وهو من أبنية المبالغة"(٨٦)، فالمعنى هنا أيضًا في صفات الحيوان، ولا يقصد به أيضا إباحة قتل ما تكرر منه الفعل (العض)، وإنما المقصود إباحة قتل من وقع منه الفعل (العض)، ولو مرة واحدة، فمعنى المبالغة في الفعل ليس مقصودا، ومن ثم حول شارحو الحديث دلالة (فَعُول) في الحديث الشريف السابق إلى دلالة اسم الفاعل (فَاعِل) بتأثر المقام الديني أيضا.

(٨٣) السنن الصغرى، البيهقي، ٤١٦/٥.
(٨٤) فيض القدير، ٣٥٢/١.
(٨٥) السنن الكبرى، البيهقي، ٢١٠/٥.
(٨٦) جامع الأصول، ابن الجزري، ٧٥/٣.

أمّا في قوله (ﷺ) حيث:

جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللهِ (ﷺ) فَقَالَ: مَا الْكَبَائِرُ؟، قَالَ: **«الإِشْرَاكُ بِاللهِ»**، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟، قَالَ: **«ثُمَّ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»**، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: **«ثُمَّ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ»**، قَالَ فَقُلْتُ لِعَامِرٍ: مَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟، قَالَ: الَّذِي يَقْتَطِعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ وَهُوَ فِيهَا كَاذِبٌ(٨٧)

فنرى أنّ (الغموس) في الحديث الشريف السابق "على وزن: (فَعُول) بمعنى: (فَاعِل)؛ لأنها تغمس صاحبها في الإثم في الدنيا، وفي النار في الآخرة، وقال ابن الأثير هو على وزن (فعول) للمبالغة"(٨٨)، فيمكن أن تحمل الدلالة على معنى المبالغة، ويمكن أنْ تحمل على معنى اسم الفاعل، فكلتا الدلالتين جائزة، كما رأى شارحو الحديث.

نخلص من ذلك أنّ نفي صفات المبالغة في صفات الله ورسوله والمؤمنين في الحديث الشريف لا يقصد بها نفي الكثرة، وإنما نفي الكثرة والقلة، أما إثبات هذه الصفات لله ولرسوله وللمؤمنين فإنما يقصد بها إثبات الكثرة التي تفيد ضمنا إثبات القلة، ومن ثم فإذا وردت الصفة مثبتة فدلالة المبالغة مقصودة وثابتة، إما إذا وردت منفية فالمقصود نفي الكثير والقليل، ومن ثم تحول دلالة صيغة المبالغة عندئذ إلى دلالة اسم الفاعل، ويعني ذلك أن هناك دلالتان لصيغ المبالغة، دلالة صرفية للصيغة خارج التركيب، وهي الدلالة على اسم الفاعل ثم المبالغة في الفعل، ثم دلالة تركيبية للصيغة حينما تدخل في السياق فتتأثر دلالة الصيغة بالسياق والمقام، وعندئذ قد تستمر معها دلالتها الصرفية، وقد تؤثر قرائن السياق والمقام على هذه الدلالة الصرفية فتوجهها نحو دلالة معينة، وهو ما لوحظ بشكل واضح ومباشر في تحول دلالة صيغ المبالغة في الحديث النبوي الشريف.

(٨٧) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٨/١٠.

(٨٨) عمدة القاري، العيني، وفتح الباري، ابن حجر .

٣-٢: صيغ المبالغة بمعني اسم المفعول:

صيغ المبالغة، هي صيغ محولة عن اسم الفاعل للدلالة على المبالغة، ومن ثم فكلّ صيغة من صيغ المبالغة دالة ضمنيا وصرفيا على معنى اسم الفاعل، كما أشرنا سلفا، أمّا دلالة هذه الصيغ، نحو صيغة (فَعِيل) على معنى اسم المفعول، بمعنى عدم دلالتها على من وقع منه الفعل، وإنما تدل على من وقع عليه الفعل، فقد اختلف النحاة فيها، حيث تساءل النحاة عن نيابة صيغة: (فَعِيل) عن (مَفْعُول)، وهل هي قياسية أم سماعية؟.

فقد ذهب بعض النحاة إلى أنّها قياسية في كل فعل ليس له (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل)، مثل: (جَرِيح، وأَسِير)، حيث إننا لا نستطيع أن نقول: (جَرِيح) بمعنى: (جَارِح)، ولا: (قَتِيل) بمعنى: (قَاتِل)، ولا (أَسِير) بمعنى: (آسِر)، أمّا إن كان للفعل (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل) لم تكن نيابة (فَعِيل) عن (مَفْعُول) قياسية، نحو: (رَحِيم، وعَلِيم،...)، فلا نقول فيهما: (رَحِيم) بمعنى: (مَرْحوم)، ولا: (عَلِيم) بمعنى: (مَعْلوم)، وذهب بعض النحاة، ومنهم ابن مالك، إلى أَنّ نيابة صيغة: (فَعِيل) عن (مَفْعُول)، سماعية يقتصر فيها على السماع من العرب وليست قياسية كما أشار ابن مالك(٨٩).

وقد ورد تحويل دلالة صيغة (فَعِيل) إلى دلالة اسم المفعول في الحديث النبوي الشريف فيما لم يكن منه (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل)، في عدد من المواضع، ومن ذلك ما ورد في قوله (ﷺ):

(٨٩) انظر: أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٤٦/٣، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، ١٣٨/٣، وحاشية الخضري، ٨٠/٢-٨١.

«...، وَإِذَا بَلَغَ التِّسْعِينَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَسُمِّيَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وَشُفِّعَ فِي أَهْلِهِ...، »(٩٠)

فـ(أسير) في الحديث الشريف السابق بمعنى: مأسور، وورد أيضا (قتيل) بمعنى: (مقتول) في قوله (ﷺ):

«أَلاَ إِنَّ فِي قَتِيلِ الْخَطَأ شِبْهِ الْعَمْدِ، قَتِيلِ السَّوْطِ وَالْعَصَا، الدِّيَةَ مُغَلَّظَةً مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بُطُونِهَا أَوْلاَدُهَا»(٩١)

وورد أيضا (قتيل) بمعنى (مقتول) في قوله(ﷺ):

« أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلاَءِ، لُفُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ جَرِيحٌ يُجْرَحُ إِلاَّ جَاءَ جُرْحَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدْمِي،...»(٩٢)

وورد أيضا (ذبيح) بمعنى: (مذبوح) في قوله(ﷺ):

«إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، فَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ»(٩٣)

فلم يسمع: (أسير) بمعنى: (آسر)، ولا(قتيل) بمعنى: (قاتل)، ولا (جريح) بمعنى: (جارح)، ولا (ذبيح) بمعنى: (ذابح)

ووردت صيغة (فَعِيل) بمعنى: (مَفْعول) في حديث أسما الله الحسنى في قوله (ﷺ):

«إِنَّ للهِ تِسْعَة وتِسعِينَ اسما، مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، ...، الحَمِيدُ،...،»(٩٤)

(٩٠) مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، (٥٧٥٩)، ٢٨٧/١٢.

(٩١) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٥/٨.

(٩٢) السنن الكبرى، البيهقي، ١١/٤.

(٩٣) صحيح مسلم، الإمام مسلم، (٣٦١٥)، ١٢٢/١٠.

(٩٤) سنن البيهقي، البيهقي، (١٩٦٠٢)، ٢٧/١٠.

فـ"الحميد: المحمود الذي استحق الحمد بفعله، وهو (فَعِيل) بمعنى: (مَفْعُول)[٩٥]، ويمكن أن نجد صيغة المبالغة: (حميد) بمعنى: (حامد)، وهو ما يُرَجّح رأي ابن مالك من أن نيابة (فَعِيل) عن (مفعول) مقصور على السماع دون أن نربط ذلك بما لم يكن منه (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل) على نحو ما رأينا سلفا.

يضاف إلى ما سبق أنّ تحول دلالة صيغة المبالغة من الدلالة على الحدث والحدوث والتجدد إلى الدلالة على معنى اسم المفعول هو أمر مرهون بالسياق والمقام في غير ما لم يكن منه (فَعِيل) بمعنى فاعل، ففي الحديث الشريف السابق نجد أنّ المقام الديني هو الذي وجه دلالة صيغة المبالغة: (حميد) من الدلالة على المبالغة في اسم الفاعل إلى دلالة اسم المفعول.

ملحوظة: ثمة صفات أخرى في أسماء الله الحسنى في هذا الحديث الشريف تحول معناها إلى معنى اسم المفعول، نحو: الحميد، وهو ما سندرسه لاحقا.

(٩٥) جامع الأصول، ابن الجزري، ١٧٣/٤.

٣-٣: صيغ المبالغة بمعني اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول:

لاحظنا سلفًا أنّ صيغ المبالغة قد ترد في التركيب خالية من المبالغة، فتكون دالة على معنى اسم الفاعل، وقد ترد في التركيب بمعنى اسم المفعول، ورأينا أثر السياق والمقام في تحويل دلالة الصيغة الصرفية المجردة من دلالة إلى دلالة أخرى.

وقد أشار بعض شارحي الحديث النبوي الشريف إلى أن بعض صيغ المبالغة قد وردت في الحديث النبوي الشريف محتملة لمعنى اسم الفاعل أو لمعنى اسم المفعول، ومن ذلك حديث أسماء الله الحسنى الذي ورد فيه قوله (ﷺ):

«إِنَّ للهِ تِسْعَة وتِسعِينَ اسما، مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، ...، الحَكِيمُ، الْوَدُودُ،...»[٩٦]

فـ"(الحكيم): الْمُحْكَم العاري من الاختلاف والاضطراب، أو هو (فَعِيل) بمعنى: (فاعل)، أي: إنه حاكم فيكم وعليكم ولكم"[٩٧]، فـ(مُحْكَم) اسم مفعول، و(حاكم) اسم فاعل، ومن ذلك أيضا (الودود)، فـ"**(الوَدُود):** (فَعُول) بمعنى: (مَفْعُول) من (الوُد)، فالله تعالى (مودود)، أي: محبوب في قلوب أوليائه، أو هو (فَعُول) بمعنى: (فَاعِل)، أي: إنّ الله تعالى يود عباده الصالحين، بمعنى يرضى عنهم"[٩٨]، فحذف المتعلق بصيغة المبالغة هو الذي منح الصيغة هذا الثراء في الدلالة، فإن كان المعنى: مودود منهم، فهي بمعنى اسم المفعول، وإن كان المعنى: مودود لهم، فهي بمعنى اسم الفاعل، وهنا يظهر بشكل مباشر دور السياق والمقام في توجيه الدلالة، فالصيغة صرفيا دالة على المبالغة في الفعل من الفاعل، ونحويا قد تستمر معها الدلالة نفسها، وقد يؤثر عليها السياق والقرائن فتدل على معنى اسم المفعول، وما ما يبرز أثر السياق والمقام في تحويل دلالة صيغ المبالغة في الحديث النبوي الشريف.

(٩٦) سنن البيهقي، البيهقي، (١٩٦٠٢)، ٢٧/١٠.

(٩٧) جامع الأصول، ابن الجزري، ٤٦١/٨.

(٩٨) جامع الأصول، ابن الجزري، ٧٦/٣، وانظر أيضا: فتح الباري، ابن حجر، ٢٠٤/١.

وقد تكرر ذلك أيضا في الحديث النبوي الشريف في أكثر من حديث، حيث وردت صيغة ما من صيغ المبالغة محتملة للأمرين بتأثر السياق والمقام، ومن ذلك قوله (ﷺ):

«...، كلُّ مُسلمٍ على مُسلِمٍ مُحرمٌ، أخوَانِ نَصِيرانِ،

لا يُقبَلُ عن مُشرِكٍ بعدَ ما أسلَمَ عملٌ، ... »[٩٩].

فـ"(النصير): (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل)، ويجوز أن يكون بمعنى: (مَفْعُول)"[١٠٠]، والمعنى: أي: أن كلا منهما ناصر لأخيه، أو منصور من أخيه.

ويتكرر ذلك كثيرا في الحديث النبوي الشريف، ومنه قوله (ﷺ):

«...، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً مِنْ أُمَّتِى لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ،

وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلاَمِ وَمَوَدَّتُهُ، ...»[١٠١] .

فـ (الخليل) الصديق، (فَعِيل) بمعنى: (فاعل)، وقد يكون بمعنى: (مفعول)[١٠٢]، فإذا كان الأمر منه (ﷺ) لصاحبه فالصيغة بمعنى اسم المفعول، وإذا كان الأمر من صاحبه (ﷺ) له فصيغة المبالغة بمعنى اسم الفاعل، وهنا يؤدي الجار والمجرور المتعلقان بالصيغة المحذوفان دورا مهما في تعيين دلالة الصيغة التي حولت إلى اسم الفاعل أو إلى اسم المفعول كما رأينا.

(٩٩) السنن الكبرى، النسائي، ٤٣/٢.

(١٠٠) جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الجزري، ٢٣٣/١.

(١٠١) صحيح البخاري، (٤٤٦)، ٢٦٨/٢، (بَاب الْخَوْخَةِ وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ).

(١٠٢) انظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الجزري، ٥٨٥/٨.

وفي قوله (ﷺ):

«...، مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلاَ ظَلُومٍ »[١٠٣]، نلحظ أن "(العديم): الذي لا شيء عنده، (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل)"[١٠٤]، ويمكن أن تكون صيغة المبالغة في الحديث الشريف السابق: (فَعِيل) بمعنى: (مَفْعُول)، أي: (معدوم)، وعلى هذا يكون المعنى من يقرض أخاه غير عادم ماله و لا ظالم لأخيه، ويجوز أن يكون المعنى: غير معدوم الأجر ولا مظلوم من أخيه، فالجار والمجرور المتعلقان بصيغة المبالغة هما الموجهان لدلالة الصيغة نحو (فَاعِل) أو نحو (مَفْعُول).

ويتجلى أثر السياق في تحويل دلالة صيغ المبالغة نحو دلالة معينة في قوله (ﷺ):

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو وَيَقُولُ: **«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ»**[١٠٥]

وفي قوله (ﷺ):

«رَأَيْتُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ رَجُلًا آدَمَ سَبِطَ الرَّأْسِ، وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى رَجُلَيْنِ، يَسْكُبُ رَأْسُهُ، أَوْ يَقْطُرُ رَأْسُهُ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟، فَقَالُوا: عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، أَوْ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، لَا نَدْرِي أَيَّ ذَلِكَ، قَالَ: وَرَأَيْتُ وَرَاءَهُ رَجُلًا أَحْمَرَ، جَعْدَ الرَّأْسِ، أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، أَشْبَهُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ ابْنُ قَطَنٍ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟، فَقَالُوا: الْمَسِيحُ الدَّجَّالُ»[١٠٦]

فقد ورد في نص الحديثين السابقين كلمة: (المسيح)، وهو ما تكرر كثيرا في الحديث النبوي الشريف، فـ"المسيح الدجال: سمي الدجال مسيحا؛ لأن عينه الواحدة ممسوحة، والمسيح: الذي أحد شقي وجهه ممسوح، لا عين له ولا حاجب، فهو (فَعِيل) بمعنى: (مَفْعُول)، بخلاف المسيح

(١٠٣) صحيح مسلم، الإمام مسلم، باب الترغيب في الدعاء، (١٨١١)، .

(١٠٤) جامع الأصول، ابن الجزري، ١٣٨/٤.

(١٠٥) صحيح البخاري، الإمام البخاري، (١٢٨٨) ١٦٩/٥، بَاب التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

(١٠٦) صحيح مسلم، الإمام مسلم، (٢٤٨) ٤٠٠/١، بَاب ذِكْرِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَالْمَسِيحِ الدَّجَّالِ.

عيسى، عليه السلام، فإنه (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل)، سمي به؛ لأنه كان يمسح المريض فيبرأ بإذن الله، تعالى"[١٠٧]، فالمقام الديني هو الموجه لدلالة الصيغة في التركيب بشكل مباشر وواضح، كما رأينا.

نخلص من ذلك إلى أن حذف متعلق صيغة المبالغة يمنحها ثراء دلاليا واضحا، حيث يجعلها صالحة لأن تحول دلالتها نحو دلالة اسم الفاعل، أو نحو دلالة اسم المفعول، يضاف إلى ذلك أيضا ما سبق تعيينه من دور السياق والمقام في تحويل دلالة صيغ المبالغة نحو دلالة معينة.

(١٠٧) جامع الأصول، ابن الجزري، ٤/٢٠٣-٢٠٤.

الخاتمة

(التحويل الدلالي لاسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف، دراسة صرفية دلالية) كان عنوانا لهذا البحث، وكان الهدف الأساسي فيه هو البحث عن الدلالات التي تحول إليها اسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف، ثم البحث عن القرائن والمؤثرات التي أثرت بشكل مباشر في تحويل دلالة اسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف نحو دلالات معينة، وقد خرج هذا البحث بعدد من النتائج منها:

- أنّ الصرفيين العرب قد قدموا دراسات دلالية جادة لدلالة الصيغ الصرفية في مجالها الصرفي خارج التركيب، وأنهم قد فرقوا بين الدلالة الصرفية المجردة، ودلالة هذه الصيغ في التركيب، وهو أمر مهم في مجال تجريد الدلالة في الصيغ الصرفية حيث تدل البنى الصرفية ببنيتها على دلالة مجردة.
- أنّ هناك نوعين من الدلالة في اسم الفاعل وصيغ المبالغة، دلالة صرفية مستمدة من مبنى الصيغة الصرفية المجردة، حيث يدل اسم الفاعل على الحدث وفاعله، أمّا صيغ المبالغة فتدل على الحدث وفاعله والمبالغة في قيام الفاعل بهذا الحدث، أما الدلالة الأخرى فهي دلالة هذه الصيغ في التركيب.
- أنّ الصرفيين العرب لم يغفلوا أثر السياق والقرائن المقامية في تحويل دالة اسم الفاعل وصيغ المبالغة في التركيب نحو دلالة معينة، فقالوا بتحويل دلالة هذه الصيغ إلى بعض الدلالات التركيبية الأخرى المستمدة من السياق والقرائن المقامية.
- أن اسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف قد تتحول دلالته في التركيب إلى دلالة اسم المفعول، وقد يرد محتملا لدلالته الأصلية أو لدلالة اسم المفعول.
- أن صيغ المبالغة قد تتحول دلالتها في التركيب إلى دلالة اسم الفاعل، بمعنى أن تخلو من الدلالة على المبالغة.

- أنّ صيغ المبالغة في الحديث النبوي الشريف قد تتحول دلالتها في التركيب إلى دلالة اسم المفعول، وليس ذلك قياسيا، ولا سماعيا، وإنما هو أمر مرتبط بدلالة السياق والقرائن المقامية في التركيب.
- أن صيغ المبالغة في الحديث النبوي الشريف قد تتحول دلالتها إلى دلالة اسم الفاعل أو إلى دلالة اسم المفعول في التركيب، وهو أمر متأثر بالسياق والقرائن.
- أنّ المقام الديني في الحديث النبوي الشريف له دور بالغ الأهمية والأثر في تحويل دلالة اسم الفاعل وصيغ المبالغة عن الدلالة الأصلية الصرفية إلى دلالة تركيبية أخرى تستفاد من السياق والمقام.
- أنّ حذف متعلق صيغ المبالغة يمنحها ثراء دلاليا واضحا، حيث يجعلها صالحة لأن تتحول دلالتها نحو دلالة اسم الفاعل، أو نحو دلالة اسم المفعول، بحسب السياق والمقام والقرائن.
- أنّ مواضع التحويل الدلالي لصيغ المبالغة في الحديث النبوي الشريف أكثر من مواضع التحويل الدلالي لاسم الفاعل إحصائيا، ويعود هذا الأمر إلى تعدد صيغ المبالغة من ناحية، وإلى كثرة استخدامها في النصوص العربية من ناحية ثانية.
- أنّ التحويل في دلالة اسم الفاعل وصيغ المبالغة في الحديث النبوي الشريف هو تحويل تركيبي لا تحويل صرفي؛ حيث يبقى ما قدمه الصرفيون العرب في مجال الدلالة الصرفية المجرة للأبنية الصرفية محل احترام وتقدير.

وأخيرًا، إني لأرجو أنْ أكون قد وفقت فيما سعيت إليه سلفًا من تحقيق أهداف هذا البحث، فإن كان التوفيق حليفي فلله وحده الفضل والمنة، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت مخلصا العمل لله وحده، آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

الاتساع في الدراسات النحوية، الدكتور أحمد عطية المحمودي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.

الاستغناء بين العرب والنحاة، الدكتور عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

الأسلوبية الحديثة، محاولة تعريف، الدكتور محمود عياد ، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج١، ع٢، يناير، ١٩٨١م.

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، (ت: ٣١٦ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت: ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي الغرناطي، (ت: ٧٥٤هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م.

التضمين في النحو العربي، الدكتور عبد الفتاح بحيري، رسالة دكتوراه، ، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.

التوسع في كتاب سيبويه، الدكتور عادل هادي حمادي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، القاهرة، ٢٠٠٤م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان، الطبعة : الأولى، ١٩٦٩-١٩٧٢م.

دلالة سياق اسم الفاعل في الحديث النبوي الشريف، صحيح مسلم أنموذجا، شادي محمد جميل عايش، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، نيسان ٢٠١٢م.

رسالتان في اللغة، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، (ت٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م.

السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ت:٤٥٨هـ)، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٢٤٤هـ.

شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد بن محمد الحملاوي (ت:١٣١٥هـ)، قدم له وعلق عليه الدكتور محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، ١٤٢٩هـ.

شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني، (ت:٩٠٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٩٣م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عَقِيل، (ت: ٦٧٩هـ)، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٩٨٠م.

شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، (ت: ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي، (د.ت).

شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، (ت: ٦٨٦ هـ)، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

ظاهرة التحويل في الصيغ الصّرفية، الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٨٦م.

ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، الدكتور عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

العدول، أسلوب تراثي في نقد الشعر، الدكتور مصطفى السعدني، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري، (ت:٥٣٧هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.

الفاصلة القرآنية، دراسة في ضوء علم اللغة النصي، الدكتور محمود سليمان الجعيدي، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد ٣٧، أغسطس، ٢٠٠٥م.

الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت:١٨٠ هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ومكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعتان: الأولى، والثانية، ١٩٧٧-١٩٨٢م.

كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علي بن حسام الدين المتقي الهندي، (ت:٩٧٥هـ)، ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكري حياني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

المدارس اللسانية في التراث العربي، الدكتور محمد الصغير بناني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥م.

مدخل إلى علم اللسان الحديث، الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، المجلد الأول ع١، ١٩٧١م.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، (ت:٦١٦هـ)، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

المسائل النحوية والصرفية في كتاب الفصوص لأبي العلاء صاعد البغدادي (ت٤١٧هـ)، الدكتور إبراهيم بن علي عسيري، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٩هـ.

المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت:٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، (بدون دار نشر)، ١٩٥٥م.

معجم مصطلحات علوم الحديث، الدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

المعنى والنحو، الدكتور عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت: ٢٨٥ هـ)، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

من صور التحويل ووظائفه في الجملة العربية، الدكتور عبد الجبار توامي، ورشة عمل: مسارات التجديد في النحو العربي، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، ١٤٣٣هـ.

منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.

نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ترجمة الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، الدكتور تامر سلوم، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ١٩٨٣م.

النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، والدكتور محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م،

نوادر الأصول في أحاديث الرسول (ﷺ)، محمد بن علي بن الحسن أبو عبد الله الحكيم الترمذي، (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.